السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

سالمي جمال
جامعة عنابة

المقدمة:

تجد الدول النامية ومن بينها الجزائر صعوبة كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية الملائمة وتكييفها مع الخصوصيات المحلية الداخلية والتغيرات العالمية الديناميكية، مما أوقع العديد منها في أخطاء الاختيار وفشل الاستنساخ الآلي الأوتوماتيكي للتجارب الغربية الناجحة في دول التقدم الحضاري.

ومن أجل اللحاق بالركب الحضاري المتعولم لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، لا بد على صناع القرار الاقتصادي في الجزائر العمل الجاد والمكثف من أجل صياغة سياسة اقتصادية قادرة على تحضير آليات الانتقال الإيجابي نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد الجديد القائم أساسا على الكفاءات البشرية كمورد رئيسي وميزة تنافسية، في ظل ضغوط العولمة المعلوماتية وتحديات الاستثمار البشري، وتخلف مناهج التعليم والبحث وهجرة ألمع الأدمغة نحو الخارج، ..وغيرها من معوقات اللحاق باقتصاد المعرفة.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الدراسة المتواضعة وضع سياسة اقتصادية جزائرية جادة لتحسين فرص الاندماج الإيجابي السريع–غير المتسرع–في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو اقتصاد المعرفة، مرتكزة على إشكالية واضحة تدور حول سؤال مركزي مهم : **ما هي أنسب سياسة اقتصادية لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة؟**

1- ماهية، أهداف و مكونات السياسة الاقتصادية :

- تنتمي السياسة الاقتصادية إلى الشق الثالث من النظام الاقتصادي الذي يحتوي على جوانب ثلاث:

أ- الفلسفة الاقتصادية أو المذهبية التي ينتمي لها هذا النظام كالليبرالية والاشتراكية...

ب- الأهداف العامة التي سطرها المجتمع لنفسه في المجال الاقتصادي.

جـ- آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف ميدانيا، وهو ما يعبر عنه بالسياسة الاقتصادية التي ارتبطت في أذهان الكثيرين بالسياسات الحكومية باعتبار أن الدولة هي التي ترسم وتباشر تنفيذ ومتابعة مختلف السياسات التربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية طبعا.

- ثمة عدة مقاربات للسياسة الاقتصادية حاولت تحديد ماهيتها ومجالاتها وأهدافها، تباينت فيها الأفكار والمفاهيم حسب نظرة كل اقتصادي والمدرسة التي ينتمي إليها، فإذا كانت المرجعية الاشتراكية القائمة على الدور المركزي المهيمن للدولة في النشاط الاقتصادي قد حسمت أمورها منذ البداية بإعطاء الأولوية المطلقة للسياسات الاقتصادية الحكومية و إهمال أو محاربة القطاع الخاص فيما يعرف بالمخططات الثلاثية والرباعية والخماسية، فإن الأمر يختلف في بقية المرجعيات والأنظمة الاقتصادية.

ففي ظل النظام الليبرالي الحر القائم على مذهبية السوق وحرية المبادلات والدور المحدود والهامشي للدولة، لم تعرف السياسات الاقتصادية مجالها في النظام الرأسمالي فكرا وممارسة إلا بعد أزمة الكساد الأعظم سنة 1929 عندما علت أصوات بعض الاقتصاديين الرأسماليين يتقدمهم جون مينار كينز للمطالبة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وقد عرف الاقتصادي الهولندي المعروف J.Tinbergen السياسة الاقتصادية بأنها **السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل وإدارته**، مما يعني من جهة استمرار السياسة الاقتصادية وعدم انقطاعها أو ركونها للجمود والسكون بمجرد تحقيق بعض نتائجها، ومن جهة أخرى استهدافها تحقيق النظام السوسيو - الاقتصادي الأقرب إلى تيسير سبل معاش الناس وتمكينهم من تلبية كل أو جل حاجياتهم المادية والمعنوية للوصول إلى الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي.

أما (**محمد فرحي**، 2003) الذي عقد عدة مقارنات بين سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام والأنظمة الوضعية فيعرف السياسة الاقتصادية بأنها **سعي مستمر ودائب باستعمال وسائل واتخاذ تدابير و إجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وحسن إدارتها والعمل على إدامتها.**

كما عرفها (**محمد عبد المنعم عفر**، 1995، ص 43) بأنها **الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية**، وهو التعريف الذي يرتكز على دور الدولة

في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الاقتصادية التي تشمل تلك الإجراءات العملية في مختلف مناحي ومجالات النشاط الاقتصادي .

فيما يعرفها (**محمد أنس الزرقاء**، 1989، **ص** 1219) ذو المرجعية الإسلامية بأنها **السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع**، وهو التعريف الذي لا يكتفي بالجانب الاقتصادي فقط (= السعي) ولا حتى بمجرد الوصول للغاية الاجتماعية والهدف النهائي من السياسة الاقتصادية (=الرفاهية الاجتماعية) بل يقيد ذلك كله بالجانب الشرعي الذي لا يسمح باستخدام وسائل غير شرعية وغير مباحة في السياسة الاقتصادية.

- تقوم السياسة الاقتصادية على ثلاثة مكونات متكاملة ومهمة لا غنى لإحداها عن الأخرى:

أ- **الأهداف الرئيسية** نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الرفاه المادي الاقتصادي.

2- التوازنات الاقتصادية الكلية والجزئية.

3- عدالة توزيع الأجور.

4- حرية النشاط الاقتصادي للأفراد ضمن الرفاهية الاجتماعية.

ويتفرع عنها بعض الأهداف المشتقة التي تخدم هذه الأهداف الرئيسية كزيادة معدل نمو الناتج الوطني -تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات-تحقيق العمالة الكاملة والقضاء على البطالة -إحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات-العمل على استقرار الأسعار-العمل على زيادة الإنتاج-العمل على تشجيع المنافسة-تخفيف التلوث والمحافظة على البيئة-تحسين التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي بين المناطق المختلفة للبلد-تحسين التركيب الهيكلي للصادرات بتخفيف الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو على تصدير المواد الخام.

ب- **الوسائل والآليات** التي يتم استخدامها لتنفيذ السياسة الاقتصادية، والتي نذكر منها مع (**محمد فرحي**، 2004) ما يلي:

1- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة مع (وليس ضد) القطاع العمومي في النشاط الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية بشق الطرق وبناء الموانئ والمطارات، وتوفير مختلف

أشكال الطاقة والخدمات الأساسية اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والدخول في مجالات إنتاجية جديدة .

2- سياسات الإنفاق كترشيد الإنفاق الحكومي ومراقبة المال العام ومتابعة أوجه صرفه.

3- السياسات التجارية كضبط الإعلان التجاري ووضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات والتدخل لتنظيم التجارة الخارجية.

4- سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسية ومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.

5- سياسات المنافسة كمحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين الاقتصاديين.

6- سياسات التوزيع وإعادة التوزيع كمراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بتحقيق توزيع عادل للدخل والثروات.

7- سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور ووضع تشريعات عمالية عادلة.

8- سياسات نقدية ومالية.

9- سياسات الضمان الاجتماعي.

10- سياسات الاستثمار.

جـ- **المفاضلة بين البدائل** فقد تتوفر عدة بدائل في تنفيذ سياسة اقتصادية معينة مما يتطلب حسن اختيار البديل الملائم حسب الإمكانيات المتوفرة والطاقات البشرية القادرة على تنفيذ ومتابعة هذه السياسة أو تلك.

2- بروز اقتصاد المعرفة في ظل العولمة المعلوماتية:

- تزامنت مرحلة عولمة الاقتصاديات والمؤسسات الإنتاجية مع مرحلة عولمة الإعلام والاتصال والرموز والمؤسسات المنتجة والمروجة لها، خاصة المؤسسات العاملة في الإعلاميات والاتصالات والسمعي البصري، مشكلة ما يمكن تسميته **بالعولمة المعلوماتية** بعد أن أصبح تراسل المعطيات بسرعة الضوء ورقمنة النصوص والصوت والصورة وتطوير أقمار الاتصالات وثورة الهاتف وتعميم المعلومات في قطاعات إنتاج السلع والخدمات وتصغير الكمبيوترات

وربطها داخل شبكة عنكبوتية عالمية أحد أبرز دواعي تجاوز العهد الصناعي إلى عصر المعلومات، ويمكن على هذا الأساس وصف اقتصاد الألفية الثالثة باقتصاد الرموز على اعتبار أن المعطى التكنولوجي المركزي الذي مكنته وسائل الإعلام والاتصال يتمحور حول اللامادية والسرعة والآنية والشمولية، والارتكاز على المعلوماتية ورأس المال الفكري.

- في هذا الخضم، أخذ اقتصاد المعرفة Knowledge Economy يحل بسرعة مضطردة محل اقتصاد العضلة والأرض والآلة كمصدر للقوة وينبوع للثروة بعد أن انتقل التوازن بين المعرفة والموارد بالنسبة للبلدان الأكثر رخاء وتطورا نحو المعرفة التي أصبحت العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة، متفوقة في ذلك على باقي عوامل الإنتاج كرأس المال والعمل والتنظيم والطبيعة (**عرين، 2003**) التي استنفذت دورها التاريخي خلال عصري الزراعة والصناعة.

كما أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد الذي يستند على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال N T I C ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية Internet وتوافر طرق المعلومات السريعة و الهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال وقد انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية عبر الانترنت (E-commerce) وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية (ومنها شركات **الدوت كوم**) وإطلاق المبادلات التجارية الكترونيا عبر الهواتف النقالة (M-commerce) وإقامة الحكومات الالكترونية وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية إلكترونيا وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية وغيرها مع السعي لتقنين كل هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة لها.

- ألمرت كل هذه التطورات المذهلة زيادة اهتمام الباحثين الأكاديميين ببلورة نظريات اقتصادية واضحة و موضوعية معتمدة على محاولة إعطاء تعريف لاقتصاد المعرفة باعتباره حقلا علميا حديثا ونمطا اقتصاديا جديدا، ونظرا لاختلاف رؤى ومدارس المفكرين الاقتصاديين فقد تعددت مفاهيمهم حول اقتصاد المعرفة كما تنوعت المصطلحات المرادفة له كما بينه الشكل التالي:

شكل رقم (01) : أهم المصطلحات المرادفة لاقتصاد المعرفة

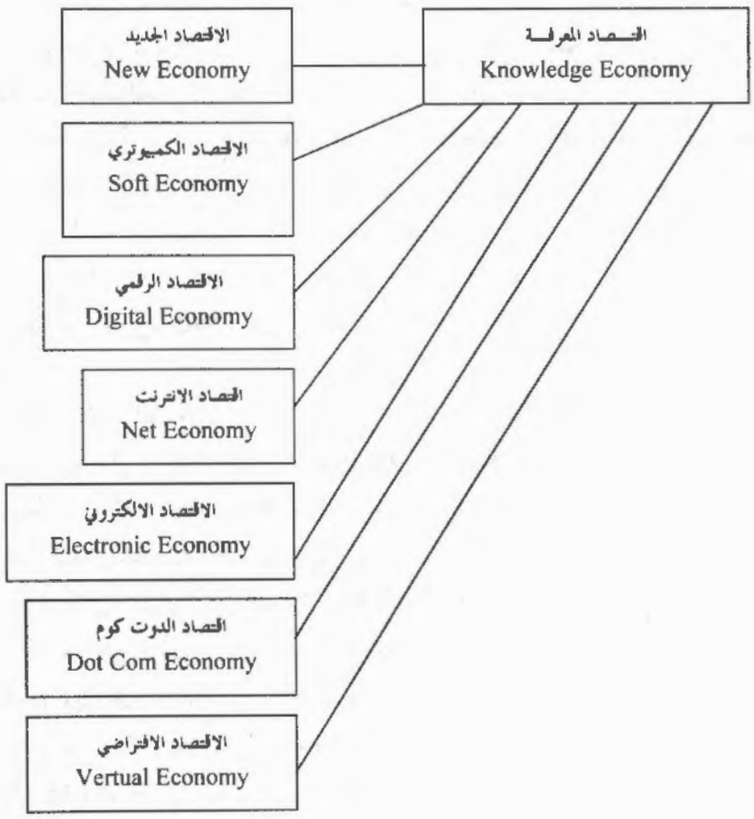

المصدر : عن www.arabcin.net بتصرف من الباحث

ففيما يرى (**محمد دياب**، 2003) أنه **اقتصاد جديد يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها واستهلاكها بالمعنى الاقتصادي للاستهلاك**، يعتبره (**التقرير الاستراتيجي العربي**، 2001) اقتصادا حديثا **فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات خلافا للأدبيات الكلاسيكية للتنمية**، ومن أهم ملامحه

التجارة الإلكترونية التي تشير إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت، بينما يرى آخرون أنه **اقتصاد يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل، بفضل إنتاج وملاءمة وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال** (Paula De Mazi et autres , 2001).

وبناء عليه، يمكن القول أن اقتصاد المعرفة **نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال** N T I C.

- ورغم أن اقتصاد المعرفة لم يلغ نهائيا سابقيه، ولم يستطع لحد الساعة أن يهيمن بشكل كامل على الحياة الاقتصادية في أغلب دول المعمورة، إلا أنه بفضل ارتباطه الشديد بآخر التطورات العالمية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وارتكازه على عامل المعرفة كعنصر إنتاج محوري جديد، فقد تبين اختلافه المبين عن باقي أنماط الاقتصاد السابقة في بعض الأوجه المهمة نكتفي منها بما يلي :

1- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر.

2- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

3- يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية، التي توفر كثيراً من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم، ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولاً على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الإستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات.

4- من الصعوبة بمكان في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي، فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني (نديم عبد المنعم نديم، 2002).

5- يتجاوز عدد عمال المعرفة في الدول الأكثر تقدما نظراءهم العاملين في الزراعة والصناعة مجتمعين، علما أن عاملي المعرفة هم أولئك الذين يسخرون الرموز أكثر من الآلات، كالمصممين وعمال البنوك والباحثين والمعلمين.

6- يمكن اعتبار المعرفة سلعة عامة خلافا للعمل ورأس المال، إذ عند اكتشافها وتعميمها تصبح مشاركتها مع مزيد من المستخدمين مجانية، كما أن الذي ينتج المعرفة يجد أنه من الصعب منع الآخرين من استخدامها، حيث تؤمّن بعض الوسائل مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية حماية لمنتج المعرفة.

3- نحو سياسة اقتصادية جزائرية للاندماج في اقتصاد المعرفة :

- ثمة عدة معوقات لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، نكتفي منها بما يلي:

1- **الفجوة الرقمية** التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد، فالدول المتقدمة التي يقطنها نحو 15% من سكان العالم تستحوذ على حوالي 88% من مستخدمي الانترنت بينما تبلغ نسبة المشتركين في الانترنت في دول **جنوب آسيا** التي يقطنها نحو 20% من سكان العالم ما نسبته 1% فقط أما في **إفريقيا** التي يقطنها 12% من سكان العالم فإن عدد المشتركين يبلغ نحو مليون شخص وتمتلك 14 مليون خط هاتف فقط (أي أقل من عدد الخطوط في **طوكيو** وحدها أو في حي **مانهاتن** بمدينة **نيويورك**) وتتركز 80% من هذه الخطوط في 6 دول **إفريقية** فقط (**المنظمة العربية للإستثمار**، 2001).

2- **التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري** نتيجة استمرار اعتماده الاتكالي على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.

3- **غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية** اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة.

4- **ارتفاع كلفة استخدام الانترنت** واستحواذ اللغة الانكليزية على 80 % من مواقعها مع ضعف الإلمام بها.

5- **انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا** خاصة وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.

6- **انصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية** من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والطمأنينة، لتبقى مسائل الانترنت واقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليها ترفا لا حاجة إليه وهو في آخر قائمة الاهتمامات، خاصة مع انتشار القناعة أن **الانترنت لا تضع الطعام في الأفواه.**

7- **افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية** التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8- **انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الأنترنت**، وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت بضمان الأمان والسرية.

9- **غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية** في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت.

10- **تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين** وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم ولا أدل على ذلك من بلوغ البلاد أدنى مستويات التنمية البشرية بمرتبة 107 من أصل 173 دولة خلال العام الماضي (Smail Rouha, 2003) متأخرة حتى على بعض الجيران المغاربيين **كتونس وليبيا** وهو ما يشكل تحديا يقلب أجندة الدولة ويصرف اهتمامها إلى محاولات تحسين مستوى المعيشة كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات والأهداف، مما يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي وتدريجي في الحركية الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة المعلوماتية نحو التأسيس لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

• تحتاج الجزائر لتجاوز المعوقات السابقة إلى سياسة اقتصادية رشيدة لتسريع الاندماج في اقتصاد المعرفة والانتقال الايجابي نحو هذا الاقتصاد الجديد، وهو ما لن يتأتى في نظرنا إلا إذا ركز صناع القرار الاقتصادي في الجزائر على سياسة اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار السياسات التالية:

1- سياسات الاستثمار :

لقد فشلت الجزائر في أغلب سياساتها الاستثمارية السابقة رغم عديد الإغراءات والقوانين الميسرة والتسهيلات والامتيازات التي حاولت الحكومات المتعاقبة عن طريقها إنعاش الاستثمار المحلي و الأجنبي في البلاد .

1-1- سياسات الاستثمار الفكري والإبداعي:

لا يمكن بناء اقتصاد قائم على المعرفة دون الاهتمام بإعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري عبر سياسات استثمارية في المجال الفكري والإبداعي مما سيضمن إدخال الجزائر بسرعة في عصر المعلومات لمواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال N T I C بغية الوصول في أقرب الآجال إلى بناء مجتمع قائم على المعرفة مما

سيسمح بالاندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة، وهو ما لن يتم قبل اعتبار المعرفة أهم عنصر من عناصر الإنتاج وليست ترفا فكريا أو شأنا هامشيا.

وتتجلى أهمية إعادة الاعتبار لرأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسة الاقتصادية ونماءها ونجاحها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد أن تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثل **مايكروسوفت** جزء صغير جداً من تمويل السوق الخاص بها والفرق هو في رأسمالها الفكري (**عريـــن، 2003**).

1-2- سياسات الاستثمار التكنولوجي والمعرفي:

ويفضل فيه جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بعد أن تبين إحجام رأس المال المحلي عن المخاطرة في الاستثمارات التكنولوجية والمعرفية وتفضيله الاستيراد والتصدير وبعض المشاريع الإنتاجية الصغيرة شبه المضمونة، خاصة بعد أن عانت **الجزائر** كثيرا من عزلة دولية وحصار غير معلن في هذا المجال، مما حرمها من التفاعل الإيجابي مع هذه الاستثمارات النوعية، خاصة أن المواهب التكنولوجية أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية وكبرى الشركات المتعددة الجنسيات فقد نجحت **كوستاريكا** مثلا في جذب إحدى أكبر الشركات عالمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف استخدام اليد العاملة المتعلّمة نسبياً، في سياق الجهود التنموية التي شهدت خلق الوظائف وزيادة الصادرات، وتؤدّي الآن إلى خلق صناعة محلية للبرامج المعلوماتية لتسريع وتيرة التنمية من جهة، واستقدام الخبرات الأجنبية من جهة أخرى (**سومافيا خوان، 2001**).

ولقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تمويل التنمية وتوطين التكنولوجيا في الدول النامية وبرز دوره في دعم عمليات التنمية فيها إذ أصبحت تسمى بالدول حديثة التصنيع كدول **جنوب شرقي آسيا** وبعض دول **أمريكا اللاتينية**، خاصة من خلال **الشركات متعددة الجنسية**.

لكن الملاحظ أنه رغم تزايد الحجم المطلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أعوام التسعينيات ليبلغ 440 مليار دولار أمريكي عام 1998، فإن 58% من هذه الاستثمارات تركزت في الدول الصناعية المتقدمة، مقابل 37% في الدول النامية، و5% لدول **شرق أوروبا**،

و لم تحظ **الدول العربية** مجتمعة بأكثر من 2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، و لم يتجاوز نصيبها 3 مليار دولار أمريكي سنويا (التقرير الاستراتيجي العربي 2001).

كما أن تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها مما سوف يفجر القدرة الإبداعية والمعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية ويخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل وأساليب الإنتاج، كما يسهل خلق المعرفة في المجتمعات الإبداعية.

فالاقتصاديات الجديدة تعتمد على زيادة استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظرا لتأثيرها القوي والمضاعف على.الاقتصاد ككل مقارنة مع التصنيع. وليس أدل على أهمية التكنولوجيا من أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم المتقدم، بينما الـ 20% المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية كما أن 70% من نفقة الحاسب الآلي ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار مقابل 12% فقط للأيدي العاملة (**محمد دياب، 2001**).

1-3- سياسات الاستثمار البشري والتعليمي:

وترتكز هذه السياسات على إعادة الاعتبار لرأس المال البشري عن طريق تثمين دور التعليم النظامي لتحقيق مستويات ملائمة من التعليم ومواجهة عدم القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإفادة من نتائجها، فحتى في حال أصبح النفاذ إلى هذه التكنولوجيات أسهل وأكثر انتشاراً إلاّ أنّ منافع ذلك ستكون قليلةً و هو ما سيشكل أحد أكبر التحديات التي ترافق محاولات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال السنوات المقبلة، كما أن تحسين التعليم النظامي وتطويره وعصرنته رهان مهم للحاق بالبلدان المتقدّمة التي بدأت عائدات التعليم العالي فيها تنعكس إيجابيا حيثما وجدت التكنولوجيا الأكثر تطورا، و في منتدى التعليم العالمي (**داكار**، 2000) اتفقت 180 دولة على ضمان التعليم الابتدائي لكل الأطفال نظرا لكون 113 مليون طفل بين 6 و11 سنة غير ملتحقين بالمدارس، مما أدى إلى انخفاض رأس المال البشري المرتكز أصلا على التعليم والمهارات، خاصة بعد أن أثبتت بعض الدراسات أن عوائد الاستثمار في التعليم الابتدائي أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي ، حيث تتراوح التقديرات من 11 إلى 30% خاصة في تعليم البنات، لذلك يؤكد الخبراء على أن قيام بلد ما بتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية لكل المواطنين هو حجر زاوية حقيقي لتحقيق نمو اقتصادي مقبول (Alain Mingat & Karolin Winter, 2002

كما أنّ الاستثمار في التعليم الأساسي والعالي يشكّل أهمّ الوسائل على مستوى السياسات المتوفّرة للحكومات بهدف جني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم ينجح أيّ بلد نام في تأمين موقع له في الأسواق العالمية للمنتجات غير الملموسة من دون تمتّعه بيد عاملة متعلّمة، إضافة إلى أنّ التعليم والنمو الاقتصادي متكاملان، ومن المحتمَل أن يؤدّي الاستثمار في التعليم إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تصحّ العلاقة السببية بينهما أكثر ما تصحّ في الاقتصاديات الناشئة المستندة إلى المعرفة، حيث تشكّل المعرفة أهمّ مصدرٍ لتحقيق الثروات، وليس المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية.

أما المحور الثاني لهذه السياسات فيتعلق بالقضاء على أمية الحرف والفكر مع الاهتمام بالتعلّم مدى الحياة، إذ لا يمكن لبلد يعاني فيه حوالي 8 ملايين نسمة من أمية الحرف و الفكر أن يجد له مكانة في عصر المعلومات، ولهذا ينبغي العمل بجد للقضاء على داء الأمية لتأهيل الجزائريين للتأقلم مع السيولة المعلوماتية الوافدة عبر كل قنوات الاتصال والإعلام المتوافرة.

من جانب آخر، لم يعد الأمر في ظل الاقتصاد الجديد مقتصرا على التعليم النظامي فقط، بل صارت قضية تعميم التعليم واستمراريته أكثر من ضرورية لضمان حسن انتشار المهارات والعلوم والمعارف، فقد أصبح التعلّم مدى الحياة أهمّ مصدرٍ للأمان في الوظيفة أو لقابلية الاستخدام في عصر المعلومات، إذ يؤمّن ميزةً تنافسيةً للموظّفين، والحكومات، وأصحاب العمل، كما أنّه صار يحتلّ الأولوية بالنسبة للكثير من النقابات العمالية، بالإضافة إلى أنّ الحاجة إلى التعلّم مدى الحياة واكتساب المهارات قد يعيدان إحياء دور النقابات العمالية كمصدرٍ تقليدي مضمون لتأمين "قاعدة المهارات" للعضوية المتنقّلة.

2- سياسات الإنتاج المعلوماتي : بتطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها لخلق صناعة محلية لها مما سيسمح بزيادة الصادرات وتعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا، إضافة إلى خلق وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية العالية.

ففي بلد ك**الهند** مثلا حقق قطاع إنتاج البرامج المعلوماتية نموا بنسبة 50% خلال التسعينيات، مما أدى إلى زيادة صادراتها وخلق آلاف الوظائف المحلية (**سومافيا خوان**، 2001) وقد كشفت دراسة ميدانية **أمريكية** تمت في عام 1995 حول تأثير منتج برمجيات **مايكروسوفت** على الاقتصاد المحلي أن كل وظيفة فيها قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في

ولاية **واشنطن** بينما خلقت كل وظيفة في **بوينغ** 3.8 فرصة كما أن قدرة التصنيع القصوى للشرائح الرقيقة تتضاعف كل 18 شهرا وقد أصبحت الحواسيب أسرع مع انخفاض سعر طاقة الكومبيوتر عند حد معين إلى النصف، فيما ينتظر أن النطاق الإجمالي لنظم الاتصالات سيزيد ثلاثة أضعاف كل 12 شهرا، ليحدث انخفاضا مماثلا في تكلفة وحدة الشبكة (**عرين، 2003**).

3- سياسات الإنفاق: بزيادة الإنفاق الحكومي العام المخصص للمعرفة عن طريق الاهتمام الحقيقي بكافة مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، مع التركيز أكثر على مراكز البحث العلمي، والخروج من النظرة الحكومية الضيقة لقطاع البحث والتعليم والقائمة على فهم خاطيء وقاصر إذ يعتبره قطاعا غير منتج لا يدر أية قيمة مضافة ولا يحقق إيرادات تناسب ما يتلقاه من نفقات، حيث تكفي الإشارة هنا إلى أن إنفاق **الولايات المتحدة الأمريكية** -أقوى دولة في العالم- في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما ساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطورا وديناميةً في العالم، فقد بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000 كانت حصة **الولايات المتحدة** منها 180 مليارا (**محمد دياب، 2001**)، ولزيادة هذا الإنفاق أوصى **منتدى التعليم العالمي (داكار، 2000)** بتخفيض ديون الدول الفقيرة غير القادرة أصلا على توفير أدنى مستويات المعيشة فضلا عن تخصيص نفقات للبحث والتعليم (Alain Mingat & Karolin Winter, 2002).

4- سياسات الضمان الاجتماعي: بالتخفيف من الفقر والحرمان مع تأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية كسبيل سوسيو -اقتصادي لربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغاية إنسانية نبيلة استيقظ على وقعها العالم منذ زمن قصير فأعلنها أول حرب عالمية للقضاء على الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، إذ كيف يتسنى للجزائر كدولة نامية العبور إلى عصر المعلومات ومجتمع المعرفة والسعي للاندماج في اقتصاد المعرفة دون معالجة الجوانب الاجتماعية ذات الأثر المتعدي والخطير: كتزايد أعـــداد الفقراء الذي فاق نصف تعداد السكان.

وفي هذا الإطار، ما تزال المقاربات التنموية تلح على الاهتمام بهذا المجال ليس بالصدقـــات وأعمال البر والإحسان فقط بل بوضع سياسات وطنية جادة يتم فيها إشراك كل العوامل والإمكانيات المتوافرة والتي يأتي على رأسها رأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات

التي لا يقتصر أثرها على النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً عبر تحسين النفاذ إلى العناية الصحية، والتعليم، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، ويمكن مثلاً البدء بالمساعدات العامة و/أو الخاصة إلى منظمات المجتمع المدني بهدف تأمين النفاذ وفقاً لحاجات الأشخاص الفقراء، فحتى منظـــرو العولمة الأورو –أمريكية يتفقون على خطورة الفقـــر حيث يعتبرونه منتوج ديناميكية اقتصادية، اجتماعية وسياسية متكاملة، حيث تتحند مختلف العناصر بطريقة تمكنها من تعميق الوضع المأساوي للفقراء (Nora Lusting & Nicolas Stern, 2000)

الخـــاتمـــة

إن محاولة اتباع هكذا سياسة اقتصادية قد تقضي على الجمود الاقتصادي و المعرفي القلق للجزائر التي لم يبق لها أي خيار آخر لتدارك تأخرها الكبير عن الركب العالمي المتقدم غير الاندماج الإيجابي المتدرج والمدروس في القاطرة الإقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة المعلوماتية بسرعة قياســـية نحو اقتصاد المعرفة.

وإذا لم تتغلب الجزائر على معوقات التحاقها بهذا الاقتصاد الجديد فإنها ستعجز عن اللحاق بركب الثورة المعلوماتية الهائلة أو ستلحق بها بعد فوات الأوان لتفقد بعد ذلك قوّتها الاقتصادية التنافسية (إن وجدت أصلا) وحصّتها في السوق إضافة إلى احتمال تدنّي دخلها الوطني، بعد أن صارت المعرفة والمعلومات حاملة بالنسبة لدول التخلف الحضاري لمزيد من المخاطر الحالية بدل المكافآت المستقبلية، نظراً لوجود الانقسامات واتّساعها، وتأثر نوعية الحياة سلبا وإيجابا بمعطيات وإفرازات الزمن التكنولوجي ونسقه المرتفع وتسارع تبدلاته.

إن الرهان على مسايرة التقدم التكنولوجي العالمي ليس بالمستحيل، خاصة و أن الجزائر بإمكانياتها الهائلة وثرواتها البشرية والمادية المعتبرة غير عاجزة على إحداث نقلة نوعية عبر سياسة اقتصادية رشيدة تضمن لها عودة قوية على المسرح الاقتصادي العالمي، واندماجا إيجابيا سريعا في اقتصاد المعرفة.

المراجـــع :

1- سومافيا خوان (2001): ردم الهوة الرقمية، عالم العمل، منشورات مكتب العمل الدولي، عدد 38، جوان 2001: www.ilo.org

2- نديم عبد المنعم نديم (2002): آراء معاصرة في اقتصاد المعرفة، مقال اقتصادي في مجلة (الوطن): www.alwatan.com

3- محمد فرحي (2003): سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار والمقومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني.

4- عرين (2003): ما هو اقتصاد المعرفة ؟ افتتاحية اقتصادية (دون توقيع) في مجلة (عرين) للنادي العربي للمعلومات، عدد 28، شباط 2003 www.arabcin.net

5- محمد عبد المنعم عفر (1995): السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرم.

6- محمد أنس الزرقا (1989): السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي، مطبوعة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بمؤسسة آل البيت الأردنية.

7- محمد دياب (2003): اقتصاد المعرفة: أين نحن منه؟، مقال اقتصادي 2003/10/23 في: www.alriadh-np.com

8- التقرير الاستراتيجي العربي (2001): تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: www.w3.org

9- المنظمة العربية للاستثمار (2001): الفجوة الرقمية؛ أرقام خيالية، 13 مارس 2001: www.alwatan.com

10- Alain Mingat & Karolin Winter (2002): Education For All by 2015, in Finance & Development , March 2002, Volume 39,Number 1.

11- Nora Lusting & Nicolas Stern (2000): Une Approche plus large de la lutte contre la pauvreté :opportunité, Insertion et Sécurité Matérielle, article in: Finance & Développement,Décembre 2000.

12- Paula, De Mazi, Marcello Estevao et Laura Kodres (2000): Une nouvelle économie?, in Finance & Développement, Juin 2001, Volume 38, Numéro 2.

13- Smail Rouha (2003): Rapport 2003 du P N U D sur le développement humain;L'Algérie régresse à la 107 place, 9/07/2003: www.algeria-watch.de/fr/mrv/mrvrap/poud_rapport.htm